

## المحاضرة 02: النظام النقدي الدولي

لا تستطيع أي دولة تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي ما لم تتوفر على نظام نقدي قادر على توفير السيولة اللازمة للاقتصاد ومراقبة وتحكم في مختلف المؤشرات التي تعكس الأداء الاقتصادي. وكذلك على الصعيد الدولي فلا تكون هناك تجارة مزدهرة ولا علاقات تجارية متطورة بين الأقطار ما لم يكن هناك نظام نقدي يتوفر على قواعد وآليات التي تضمن استقرار نقدي دولي وتوفير السيولة للمدفوعات الدولية والإشراف على تنظيم المعاملات الدولية.

كان هدف من وضع النظام النقدي الدولي هو أن يكون مصدر للاستقرار النقدي الدولي إلا أن التجارب بينت أنه كان في بعض المراحل التي مر بها مصدر الاضطرابات وعدم الاستقرار الاقتصادي الدولي وهذا لعدم قدرته على استيعاب المتغيرات الدولية. فلنستطيع أن نقول أن لدينا نظام نقدي دولي يجب أن يتوفر على مجموعة من العناصر، أولها أن يكون يتوفر على وسيلة دفع تحضاً بقبول دولي ( سواء الذهب، عملات قابلة التحويل، أصول أخرى، حقوق السحب الخاصة ...). وكذلك يجب أن يتوفر على تنظيم مؤسسي يعمل على إشراف وتسهيل المبادلات. وفي الأخير أن يتوفر على قيادة مركزية للنظام من أجل التوصية لتحقيق الأهداف التي وضع من أجلها. ومن خلال تتبعنا للمراحل التي مر بها النظام النقدي الدولي نجد أنه مر بعدة مراحل وتغيرات كثيرة والتي لم تكن بمحض المصادفة وإنما كانت إملاء على أو من سبيل التغير وإنما كانت ضرورية فرضت عليه الأحداث السياسية والاقتصادية العالمية.

### النظام النقدي الدولي قبل بريتون وودز (Bretton Woods)

#### أولاً: قاعدة المسكوكات الذهبية:

بعد أن اتخذ الذهب كقاعدة للنقد، قام الناس بتداول مسكوكاته من يد إلى يد وأصبح للذهب وظيفة مزدوجة. فعلى الصعيد الدولي أعتبر الذهب وسيلة لتسوية الالتزامات الدولية، وعلى المستوى المحلي كانت العملات الذهبية هي وسيط الدفع المقبول تداوله في الأسواق المحلية.

وكانت قاعدة المسكوكات الذهبية تقوم بدورها الداخلي والخارجي بفضل توفر بعض الشروط الضرورية:

- أن يضمن البنك المركزي شراء وبيع الذهب بكميات غير محدودة بسعر ثابت.
- حرية السك والصهر بحيث يستطيع أي فرد لديه سبيكة من الذهب أن يقدمها لدار السك من أجل تحويلها إلى سبائك ذهبية.
- حرية تصدير الذهب واستراجه من الخارج بدون أي قيد أو شرط.
- قابلية أنواع النقود الأخرى للصرف عند حد التعادل بمسكوكات ذهبية.

وبتوافر هذه الشروط يكون هناك تطابق بين القيمة الاسمية للعملة وقيمة ما تحتويه من الذهب الخالص. ومن الواضح أنه في ظل هذه القاعدة فان السيولة النقدية تتحدد بمعدل إنتاج الذهب وبالكمية التي تستخدم منه للأغراض الصناعية. سادت حتى بداية الحرب العالمية الأولى.

### ثانيا: قاعدة السبائك الذهبية

عقب اندلاع الحرب العالمية الأولى توقف العمل بقاعدة الذهب ريثما تنتهي الحرب حيث كان الذهب يستخدم من طرف الحكومات لتمويل استيراداتها الحربية وتم إصدار نقود وقيمة وفرض لها سعر إلزامي وسحب الذهب من التداول.

لذلك تطورت قاعدة المسكوكات الذهبية إلى قاعدة السبائك الذهبية والتي تختلف عن الأولى في عدم تداول المسكوكات من يد إلى يد بين الناس وإنما يمكن مبادلة البنكنوت مقابل الذهب من بنك الإصدار حيث يوجد سعر محدد وثابت للذهب مقابل العملة الوطنية.

ولكن يلاحظ قلة إقبال الناس على تحويل البنكنوت التي في حوزتهم إلى سبائك ذهبية وذلك لتحديد وزن مرتفع لسبائك ذهبية التي تلتزم السلطات النقدية بتحويلها. الأمر الذي يتطلب تدبير مبالغ مالية كبيرة من البنكنوت قد لا تكون متوفرة لدى أغلب الناس.

### ثالثا: قاعدة الصرف بالذهب:

لا يشترط في ظل هذه القاعدة أن يحتفظ البنك المركزي باحتياطي يعادل نسبة معينة من البنكنوت المصدرة سواء على شكل عملة ذهبية أو سبائك وإنما يشترط احتفاظه باحتياطي من العملات الأجنبية القابل للصرف بالذهب. كما أنه لا يلتزم بصرف الذهب وإنما هو مطالب بصرف العملة القابلة للتحويل إلى ذهب يستلزم توفر مجموعة من الشروط للقيام بوظائفه:

- تحديد سعر صرف ثابت للعملة الوطنية بعملة أجنبية قابل للصرف بالذهب.
- التزام السلطات النقدية ببيع وشراء حوالات العملة الأجنبية بذلك السعر الثابت.

### أختيار النظام الذهبي:

فرضت الحرب العالمية الأولى على الدول المشاركة فيها ضرورة التوسع في الإصدار النقدي وهذا من أجل تمويل نفقاتها الباهظة على عكس ما تقتضيه قاعدة الذهب وهو الإصدار الصارم في النقد الذي يتوافق مع كمية الذهب مما أقتضي على أغلب الدول الخروج عنها وإتباع سياسات نقدية مستقلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي كأول هدف لها.

عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى جرت محاولات حقيقية من أجل إحياء قاعدة الذهب ولكن كلها باءت بالفشل حيث كانت أغلب العملات مقومة تقويم خاطئ كما أن ميزان مدفوعات أغلب الدول في وضعية مختلة. حيث نسجل عودت إنجلترا إلى قاعدة الذهب في عام 1925 وتمسكت بنفس سعر التعادل القديم بالنسبة للدولار

(1 ج = \$ 4.87) ولم يكن هذا السعر منصفًا بالنسبة للدولار الذي كان أقوى بكثير من الجنيه 44% مما اضطرت إنجلترا إلى الخروج عن قاعدة الذهب في 21 سبتمبر 1931 بعد فقدانها حوالي 27 مليون إسترليني كما فقدت الكثير من استثماراتها في الخارج وفي 14 أبريل 1933 خرجت أكبر قوة مساندة لقاعدة الذهب وهي الولايات المتحدة وتخفيض قيمته 1934 من أجل تشجيع صادراتها وخاصة بعد انهيار (وول ستريت) في أكتوبر 1929 وقد تجمع معظم الرصيد أو الاحتياطي الذهبي في يد الحكومة الأمريكية بعد فرضها على مواطنها تسليم ما يملكون من نصب مقابل شهادات.

لم يتبقى سوى خمس دول فقط ظلت ملتزمة بقاعدة الذهب هي وفرنسا، بلجيكا، هولندا، إيطاليا، سويسرا. وكان يطلق عليها (جبهة دول الذهب gold Bloc) إلا أنه بحلول عام 1936 خرجت فرنسا وسويسرا من هذه الجبهة وقامت بتخفيض عملتها كما قامت بعض الدول بإتباع نظام الرقابة على الصرف لتخفيف حدة الأزمات التي تواجهها مستهدفة بذلك توفير احتياطات من النقد الأجنبي لسداد مدفوعاتها الخارجية حيث قامت الحكومات هذه الدول بفرض رقابة على خروج ودخول النقد الأجنبي لكي تحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج حتى لا تتعرض لحدوث عجز في ميزان مدفوعاتها الخارجية مما يشكل ضغطًا على سعر صرف العملة يهدد بتخفيضها. هذا من جانب بالإضافة لكي تعمل على الحد من استيراد السلع غير الضرورية وادخار رؤوس الأموال الأجنبية لاستيراد السلع الإنتاجية.

وكما كانت تلزم المواطنين بيع ما لديهم من أرصدة النقد الأجنبي المتولدة عن نشاطهم التصديري مقابل حصولهم على عملة وطنية.

وكانت تلزم المواطنين بيع ما لديهم من أرصدة النقد الأجنبي المتولدة عن نشاطهم التصديري مقابل حصولهم على عملة وطنية.

## النظام النقدي الدولي في ظل اتفاقية بريتون وودز (Bretton Wods)

بعد الحرب العالمية الثانية، فقد شهد الاقتصاد العالمي هزات واضطرابات عنيفة في نظامه النقدي ومعدلات منخفضة لحركة التجارة العالمية. مما أدى بأمريكا وبريطانيا في أوائل عام 1943 للتفكير في خلق نظام نقدي جديد يكون أساسا لعلاقات نقدية دولية لعالم لفترة ما بعد الحرب ولهذا الغرض نظمت مؤتمر في بريتون وودز نيوها مبشير بالولايات المتحدة في يوليو 1944 وحضر هذا المؤتمر 44 دولة وكان مهندسا المؤتمر هما جون ماينار دكيز وهاري ديكسترو واتيت وحاول المؤتمر تكريس مجموعة من الأفكار وتحقيق أهداف هامة:

- ضمان حرية التحويل بين العملات الدول المختلفة.
- وضع نظام لأسعار الصرف يمنع التقلبات العنيفة فيما بينها.

- تحقيق التوازن في موازين المدفوعات.
- النظر في موضوع الاحتياطات الدولية لتوفير السيولة الدولية.
- الإدارة الدولية للنظام النقدي العالمي الجديد.
- كما أسفرت جهود هذا المؤتمر إلى تحقيق نتيجتين مهمتين هما:
- إنشاء صندوق النقد الدولي. FMI
- إنشاء البنك الدولي للتعمير والإنشاء أو ما يعرف باسم البنك العالمي والغرض منه هو مساعدة الدول الأوروبية التي دمرتها الحرب ثم مساعدة الدول الأخرى على التنمية الاقتصادية.
- سوف نتطرق إلى دور صندوق النقد الدولي لما له من دور في استقرار أسعار الصرف والإشراف على تنفيذ قواعد النظام النقدي العالمي الجديد. حيث قام صندوق النقد العالمي بمباشرة مهامه بعد 1947.
- وبالإضافة إلى المؤسساتان السابقتان فقد انبثقت من مؤتمر فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية ولكن لم تنفذ مباشرة وإنما ابتدأت ب GATT عام 1948 .

نتيجة لتفاقم الأزمات النقدية الدولية، واشتداد الصراع على اكتساب الأسواق الخارجية و غيرها من الاضطرابات التي عرفها النظام النقدي الدولي، أجمعت الدول رأبها على ضرورة إنشاء منظمة دولية تأخذ على عاتقها مهمة الإشراف على حق تغير أسعار صرف عملات الدول في العالم.

قبل انعقاد مؤتمر بریتون وودز، كان قد طرح مشروعين، أحدهما للاقتصادي الإنجليزي "كينز" و الآخر لوكيل الخزانة الأمريكية "هاري هوایت"

### 1- مشروع الإنجليزي : ( جون مينارد كينز ) :

تقدمت به إنجلترا في 7 أبريل 1943 : يتضمن إيجاد مؤسسة دولية تتمتع بسلطة إصدار عملة خاصة بها (بانكور). فقد اقترح "كينز" فرض عقوبات على الدول التي لديها فائض في موازين مدفوعاتها، وكذلك على الدول التي تعاني من عجز في موازينها.

إذا اقترح إنشاء نظام لتقديم القروض من الدول التي لديها فائض إلى تلك التي تعاني من العجز، و أن يتم منح هذه القروض حسب أهمية كل دولة في التجارة الدولية. و هذا بدوره يتطلب وضع نظام لمراقبة الأرصدة الدائنة و المدينة و التأثير على تقلباتها ( المقاصة) . أما بالنسبة للدول المدينة فقد اقترح المشروع إلزامها بتخفيض قيمة عملاتها أو تقديم ضمان مناسب إلى المؤسسة الدولية المنشودة، أو بتقديم الذهب أو بفرض الرقابة على حركات رؤوس الأموال. ويبدو أن مثل هذا الاقتراح سببه أن إنجلترا كانت تلعب دورا كبيرا في التجارة الدولية و بما أن أمريكا كانت تتمتع بفائض في ميزان مدفوعاتها، رفضت الاقتراح الداعي إلى فرض عقوبات على الدول الدائنة و المدينة على حد سواء.

وكذا ذلك الداعي إلى منح القروض حسب أهمية كل دولة في التجارة الدولية، وبدلاً من ذلك اقترحت أن تمنح القروض حسب حصص الأعضاء في المؤسسة الدولية المنشودة.

## 2- المشروع الأمريكي (هوايت):

ينص المشروع على إيجاد مؤسسة دولية تعمل على عدم الوقوع في المشاكل التي عرفتها دول العالم في فترة الثلاثينات، والتي تمثلت في تخفيض قيمة العملة على صعيد تنافسي بين الدول، القيود المفروضة على عمليات الصرف الخارجية وعلى التجارة الدولية. والتخلص من النقص في الاحتياطات الدولية، بحيث تكون موارد هذه المؤسسة مأخوذة من الأعضاء.

وقد تشابه المشروعان من حيث المبادئ التالية:

- إيجاد مؤسسة دولية مشتركة.
- تحقيق توازنات في موازين المدفوعات الدولية.
- توفير ائتمان دولي للأعضاء.
- العمل على استقرار أسعار الصرف.